

التيار العلماني: بين السجال الثقافي والإكتشاف السياسي

محمد السنوسي الداودي^(*)

مقدمة:

فى ظل ثورة أفرزت وقائع سياسيه جديدة دخلت التيارات السياسيه على الساحة المصرية الإنتخابات البرلمانية بخطابات تبدو على أنها سجال سياسى وفكرى وثقافى، ولكنها عكست بروزاً كبيراً للإستقطاب الدينى والجدال حول هوية الدولة ومكانة الدين فيها، وهو أمر جعل التيارات الإسلامية تتمسك بأمر وقضايا رأتها التيارات الأخرى موجوده أصلا وليست فى حاجة إلى تأكيد ومنها المادة الثانية من الدستور.

حملت الإنتخابات البرلمانية المصرية الأخيرة علامات جديدة فى تاريخ العملية الإنتخابية وفى تاريخ التنافس السياسى بين التيارات المختلفة فلم تكن هناك معركة برامج ضمن حالة واحدة وإنما كانت هناك معركة حالات متخاصمة ومتناقضة أدت إلى أن العملية الإنتخابية جرت للتصويت على هوية وانتماء وتاريخ وشكل دولة أكثر مما جرت للتصويت على برامج وطموحات إنمائية أو على لقمة الخبز وضمانات العمل.

وتأتى هذه الورقة البحثية فى إطار السعى نحو إستكشاف الخطابات التى طرحتها التيارات والقوى المختلفة خلال العملية الإنتخابية وخاصة الخطاب العلمانى وما يندرج تحته من خطابات ليبرالية، وكذلك البحث فى تحرك هذا التيار بعد إنتهاء العملية الإنتخابية من خلال توضيح رؤيته لعمل المؤسسات وصياغة الهياكل الدستورية ومن هنا فإن الورقة تسعى للإجابة على سؤال رئيسى وهو: هل أدى تركيز التيار العلمانى على الجدالات الفكرية من حيث المضمون، والنخبة المثقفة من حيث الوجهه، إلى إنكشاف حقيقة وجودهم فى الشارع؟

وهذا السؤال يجعلنا نبين المقولات التى أنتت بها التيارات الأخرى بعد إنتهاء المرحلة الأولى من الإنتخابات، والتى منها أن التيار العلمانى أظهر رفضاً لما أنتجته الإنتخابات من قوى سياسيه جديدة وهو يناقض قناعات هذا التيار الذى كان يصر على أن الإنتخابات هى الطريق الوحيد نحو الديمقراطية.

^(*) باحث سياسى.

ومن هنا فإن الورقة ستبحث في الأداء الإنتخابي للتيار العلماني والخطاب الذي روجه في هذه الإنتخابات، وسمات هذا الخطاب، وبيان الجدل الذي حدث بين التيار العلماني وبين التيار الإسلامي، ثم تقييم الخطاب العلماني، وأخيرا بيان رؤيته فيما بعد الإنتخابات.

أولاً- الأداء الإنتخابي للقوى العلمانية والليبرالية:

عملت القوى الليبرالية على كسب العديد من النقاط في مواجهة التيارات الأخرى وكانت المراهنة على القنوات الفضائية الخاصة -بعد أن تحكّموا في أغلبها- وعلى برامج "التوك شو" تحديداً من أجل نقد الإسلاميين ومشروعهم وتخويف الشارع منهم، وكذلك تخويف المجلس الأعلى للقوات المسلحة وتخويف الغرب أيضاً بحسب رأى البعض.

كما إعتمدت التيارات الليبرالية على التحالفات فيما بينها من أجل مواجهة التيارات الإسلامية التي ظهر وجودها على الأرض خاصة بعد نتائج المرحلة الأولى، وهو ما دفع العديد من الأحزاب المحسوبه على التيار الليبرالي إلى التوحد من أجل مواجهة الإسلاميين⁽¹⁾.

ويرى البعض أن الأداء الانتخابي لتحالف الكتلة المصرية، بقيادة حزب المصريين الأحرار، خلال المرحلة الأولى بجولتيها، لم يكن على المستوى المطلوب، حيث تسببت الإدارة السيئة للعملية الانتخابية في إضاعة أصوات كثيرة جدا على التحالف حسب رأى العديد من الناشطين؛ ويرجع ذلك إلى وجود أفراد في التحالف لهم أغراض شخصية، فضلاً عن بعض التصريحات المستفزة، وأيضاً وقوعهم في نفس الخطأ الذي وقع فيه حزب الحرية والعدالة (الإخواني) بمحاولته فرض رأيه والسيطرة على تحالف الكتلة المصرية، فتسبب بهذا في هزيمة الكتلة في المرحلة الأولى، ومن دلائل ذلك انسحاب د.محمد غنيم المنسق العام للكتلة وانضمامه إلى تحالف الثورة مستمراً.

في حين رأت بعض الآراء أنه يجب على القوى المدنية والليبرالية في مصر، أن تتوحد وتنسق مع جميع الأحزاب والكتل والقوى المدنية، فيكون لها آلية إنتخابية موحدة وحملة دعائية موحدة وصندوق موحد للإتفاق على الدعاية، وكذلك تنقية قوائمهم من فلول الحزب الوطني المنحل وأن يختاروا قائمة موحدة للمرشحين على المقعد الفردي.

ومن هنا يمكن رصد العديد من نقاط الضعف في الأداء الإنتخابي للتيارات العلمانية والليبرالية:

- التركيز على وسائل تواصل لا تغطي الرقعة الإنتخابية كلها.

⁽¹⁾ للمزيد إنظر الرابط التالي : <http://www.egynews.net/wps/portal/news?params=147439>

- استخدام لغة خطاب غير مقبولة من الشعب المصري، خاصة مع استخدام التيارات الأخرى خطابات أكثر توأماً مع الشارع.
- التركيز على النخبة المثقفة التي تمثل نسبة محدودة من مجموع الناخبين.
- عدم وجود قواعد شعبية لهذه القوى في الريف والمناطق الشعبية.
- استخدام سلاح الدين بشكل كبير في هذه الانتخابات، ففي حين حسبت التيارات العلمانية على الكنيسة فإن التيارات الإسلامية حاولت إستغلال ذلك من خلال ترويجه وسط جموع المسلمين من أجل إسقاط الرموز الليبرالية.
- قصور الأداء الإنتخابي لهذه التيارات يتضح فيما أوضحت نتائج الانتخابات من حصولهم على مقاعد أغلبها في المدن والمناطق التي ترتفع فيها نسبة الثقافة.

ثانياً- الخطاب العلماني في الانتخابات:

حاولت التيارات الليبرالية التأكيد على قيم الديمقراطية وآلياتها وضرورة نزاهة العملية الانتخابية، إلا أن البعد الديني لعب دوراً مهماً في الخطاب السياسي فتحوّلت الانتخابات إلى ما يشبه الحرب. وهذا أفرزه إستفتاء 19 مارس بإمتهان من خلال تقسيم القوى السياسية ما بين نعم ولا، وإنعكس على الانتخابات البرلمانية من خلال التصويت للإسلاميين أو ضدهم لمرشحين ليبراليين أو محسوبين على الكنيسة كما يردد البعض.

ومن هنا برز الحديث في الخطاب الليبرالي عن الخوف من أن ينفرد اتجاه بعينه بالحكم والإدارة وترسيم ملامح الهوية المصرية خلال القادم من الزمن، ويرتكز الخطاب الليبرالي في هذه الحالة على حجة الحفاظ على حقوق الفرد وحقوق الجماعات صاحبة الاتجاهات الأخرى من يساريين وعلمانيين واشتراكيين وما إلى ذلك⁽²⁾.

وعند الحديث عن أهم سمات الخطاب العلماني في هذه الانتخابات نجد أنه:

- لا يزال أسير مقولات الحداثة الثقافية الغربية التي ترفض التأويلات الغيبية والدينية في تفسير حركة الكون والتاريخ. ولا شك أن هذه الرؤية تراجعت بشكل ملحوظ منذ أواخر القرن العشرين حيث شهد العالم تطوراً ملحوظاً وامتزاجاً في الوعي الديني أصبح اليمين الديني

⁽²⁾ للمزيد راجع الرابط التالي: www.ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=28232&SecID=391

المتطرف في الولايات المتحدة قوة سياسية لها وزنها، ولعل أبرز نتائج ثورات الربيع العربي تتمثل في إعادة الاعتبار لعلاقة الدين بالسياسة.

- النخبوية وعدم الارتباط بال جماهير؛ حيث ظل الخطاب الليبرالي -على سبيل المثال- مرتبطاً بمجموعة من المثقفين ورجال الأعمال من ذوي التوجهات الموالية للغرب ولنظامه الرأسمالي، وقد اعتمد هؤلاء على مصادر تمويل محلية وأجنبية وعلى وسائل إعلام خاصة وعامة لترويج أفكارهم بعيداً عن الالتحام بال جماهير. ولم يكن أمراً مستغرباً أن يفشل أحد الأحزاب الليبرالية الأساسية في الحصول على عدد كبير من مقاعد برلمان الثورة.
- الميل إلى استخدام الأسلوب الذرائعي؛ فقد لجأ هذا النوع من الخطاب العلماني إلى اتهام الآخر -هو الخطاب الإسلامي- باستخدام الدين في المعتزك السياسي، على الرغم من أن بعض الأحزاب الليبرالية قامت بالتنسيق مع الكنيسة المصرية في انتخابات البرلمان الأخيرة. كما ذهب هذا الخطاب أيضاً إلى القول بشيء من التبسيطية الشديدة بأن غلبة الأمية وعدم الوعي السياسي على جماهير الناخبين جعلتهم يصوتون لصالح الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية.
- الانقسام وغياب الرؤية، فليس خافياً أن الخطاب العلماني في مصر بعد الثورة عكس حالة الانقسام والتشردم التي تعيشها القوى السياسية الليبرالية والعلمانية عموماً، فبينما تحالفت بعض هذه القوى مع جماعة الإخوان المسلمين لم تستطع القوى الباقية أن تشكل ائتلاًفاً موحداً لمواجهة قوة الإسلاميين الضارية ولو على الصعيد الانتخابي⁽³⁾.

ثالثاً- الجدل بين الخطاب العلماني والخطاب الإسلامي :

منذ أن بدأت الخطوة الأولى للثورة المصرية نحو بناء نظام سياسي جديد للدولة، والصراع بين الإسلاميين والعلمانيين يزداد ويتسع، ويأخذ أشكالاً جديدة، وفي كل قضية من القضايا المطروحة يظهر هذا الصراع قوياً وحاداً، وتنقسم الساحة بسرعة إلى معسكرين متميزين ، تختلف الأسماء والمسميات لكن الجوهر واحد؛ فهناك إسلاميون وعلمانيون.

ظهر هذا الصراع في قضية (الانتخابات أولاً أم الدستور)، وهي القضية التي حسمها (استفتاء 19 مارس 2011)، بموافقة 77% من المصريين على الانتخابات أولاً؛ ما أعطى انطباعاً عاماً

⁽³⁾ حمدي عبد الرحمن ، مراجعات الثورة المصرية بعد عامها الأول ، متاح على الرابط التالي :

<http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/37515379-8FD8-44C8-82D3-C85A49F341A7.htm>

لانتصار الإسلاميين، ثم ظهر مرة أخرى مع انطلاق الحوار الوطني الذي دعا إليه د. يحيى الجمل، نائب رئيس الوزراء السابق، وقاطعته القوى الإسلامية، وانتهى الجدل بإقالة د. يحيى الجمل في تعديل وزاري محدود. وظهر الصراع مرة ثالثة مع الحديث عن (المواد فوق الدستورية)، ورغم وجود قوى أخرى غير إسلامية رفضت هذه المواد فإن المعركة كانت بين المعسكرين التقليديين (الإسلاميين والعلمانيين)، ثم ظهر الصراع مرة رابعة مع صدور (قانون الانتخابات)، والانقسام حول الانتخاب الفردي أم الانتخاب بالقائمة. وأخيراً، وصل الصراع ذروته بين المعسكرين حول ما سمي بـ(وثيقة السلمي) وقد رأت القوى الإسلامية أن هذه الوثيقة تصدر مسبقاً على اختيار الشعب وإرادته التي سوف يكشف عنها في الانتخابات البرلمانية، حيث إن مجلس الشعب الجديد هو من سيقوم باختيار اللجنة التي ستضع مسودة الدستور، ثم يُجرى استفتاء الشعب عليه حسبما جاء في الإعلان الدستوري في 19 مارس، وعلى الجانب الآخر رأت القوى العلمانية أن هذه الوثيقة ضرورية جداً لحماية مدنية الدولة وحتى لا يُترك أمر الدستور بالكامل للحزب أو التيار الذي سيشكل الأغلبية في مجلس الشعب القادم، وهو في يقينها التيار الإسلامي وليس غيره. والحقيقة أن هذا الصراع يعكس تخوُّف القوى العلمانية الدائم من سيطرة الإسلاميين على مجلس الشعب التي سوف تنعكس تلقائياً على تشكيل اللجنة التأسيسية التي ستقوم بصياغة الدستور الجديد؛ وبالتالي يأتي هذا الدستور منحازاً لإرادة الإسلاميين وحدهم⁽⁴⁾.

وفى هذا الإطار جاءت العديد من المبادرات التي تدعو للتوافق على الأساسيات ومنها (وثيقة الأزهر)، وإذا كانت هناك أمور قد أصبحت محسومة، وفي حكم الثوابت التي لا خلاف عليها كالمادة الأولى من الدستور التي تؤكد حق المواطنة بين جميع المصريين بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو العرق أو اللون، والمادة الثانية التي تنص على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، فإن هناك أموراً أخرى ما زالت محلّ شد وجذب دائمين بين الإسلاميين والعلمانيين في المعركة الانتخابية، مثل التحالفات والشعارات والتمويل والعلاقة مع الغرب (أمريكا تحديداً). وفي هذه القضايا وجهت التيارات العلمانية النقد للإسلاميين، فعندما خرج إلى الوجود (التحالف الديمقراطي) بقيادة حزب (الحرية والعدالة) ومشاركة حوالي 60 حزباً وائتلافاً، تحدثت التيارات العلمانية عن عملية الخداع الكبرى التي يمارسها الإخوان على الجميع بمن فيهم الوفد والناصريين، وعندما أعلن عن تنسيق بين الإخوان والسلفيين على المقاعد الفردية

⁽⁴⁾ للمزيد راجع الرابط التالي :

www.aljazeera.net/.../37515379-8FD8-44C8-82D3-C85A49F341A7

حتى لا يواجه إسلامي إسلامياً، عادت الدعاية العلمانية إلى اتهام الإسلاميين بالعمل على السيطرة الكاملة على البرلمان، ودائماً ما تتحدث عناوين الصحف عن تمويل السلفيين الذي يأتي من الخليج، وعن المبالغ الطائلة التي ينفقها الإخوان في مساعداتهم الاجتماعية للمحتاجين في المناطق العشوائية، وللطلاب غير القادرين في الجامعات. وفي الجانب الآخر كان حديث التيارات الإسلامية عن دعم الغرب والكنيسة للقوى الليبرالية وأن التيار الليبرالي استطاع استقطاب العديد من (الطرق الصوفية) إلى صفوفه، كما استطاع أن يضم كثيراً من التنظيمات والأحزاب والائتلافات المسيحية الناشئة والتنظيمات النسائية أيضاً، ومن هنا فإن الجدل ما بين هذه التيارات وخطاباتها كان بالأساس حول الدستور وشكل نظام الحكم⁽⁵⁾.

خطاب الغرائز والخطابات المنمقة :

منذ أن نشأت الديمقراطيات فإن المقترعين لا يتوجهون لإنتخاب سياسات وعقائد وإنما لإنتخاب حاجات ومطالب، وعلى القوى السياسية أن تعمل على استعمال ما هو مطلبي من أجل ما هو سياسي، فالناخب المصري جرب جبهة الخاسرين لأكثر من ستين عام ولكنه لم يجرب جبهة الراحين ، وقد يكون الأمر بالتالي تعبيراً عن خيبة أمل في تيار أكثر مما هو تجسيد مرهنة على أمل لدى تيار آخر⁽⁶⁾.

ومن هنا فإن الناخبين صوتوا لصالح التيارات الإسلامية بسبب إدراكهم أن الإنتخابات كانت بإتجاه حسم هوية مصر الثقافية وإنتمائها الحضاري ولم تكن في حقيقتها من أجل لقمة الخبز والحرية، لأن الشعب المصري كان قد خاض معركة بعناوين مخفية هي غير تلك التي قرأ من خلالها حقيقة الانتخابات. هذا الشعب كان قد أفقر إفقاراً كبيراً بحيث باتت ملايين كثيرة منه تسكن المقابر وتعيش على الكفاف، وقد أوصلها ذلك إلى حالة من الجوع والمرض وصارت بحاجة إلى خطاب يتعامل مع غرائزها لا مع عقلها وطموحاتها.

وكان التيار الإسلامي قادراً على أن يؤسس خطاب الغرائز ذاك على عكس التيارات العلمانية التي كانت تتحدث بخطابات فكرية وسياسية ومناهج فلسفية وثقافية ذات أفق لم يعد الناخب المصري مؤهلاً للنظر إليه أو من خلاله.

⁽⁵⁾ للمزيد راجع الرابط التالي: <http://almoslim.net/node/156760>

⁽⁶⁾ جعفر المظفر ، اليسار ، الديمقراطية والعلمانية في المشرق العربي، الحوار المتمدن - العدد: 3572 - 2011 / 12 / 10 ، متاح

على شبكة المعلومات الدولية على رابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=286944>

لقد أدت سياسات العهود المصرية السابقة إلى أن يصل الشعب المصري إلى حالة إفقار وخواء، مما جعله مهياً للقبول بخطابات تتعامل مع الحد الأدنى من حقوقه المطلوبة، وبينما كانت الحركات السياسية تدبلج خطاباتها السياسية والفكرية وتلمع ثقافتها فإن التيار الإسلامي السياسي توجه للتعامل مع خطاب الفاقة والحاجة فأنشأ الجمعيات الخيرية والأسواق المخفضة الأسعار والأفران والمخابز بأسعار الكلفة والمراكز الصحية التي توفر العلاج المجاني⁽⁷⁾.

رابعاً تقييم الخطاب العلماني في الإنتخابات:

تعرض العلمانيون لهجمة شرسة على نمط الخطاب الذي يروجون له وذلك لدعاوى قد تتناقض مع واقع مع يحمله هذا الخطاب أصلاً، ومن هنا فإن التصويت للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية تم بفضل عوامل ساعد فيها العلمانيون أنفسهم ومنها:

- عدم تطوير خطاب ملائم للواقع المصرى بعد الثورة والإقتصار على النظريات والأفكار الجامده.
- عدم دقة التوجيه في الخطاب السياسى للعلمانيين حيث أنه كان موجهاً بالأساس للنخبة المثقفة التي لا تشكل جزء كبير من الكتلة التصويتية، وعلى النقيض قامت الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية بتوجيه خطاب دقيق في إتجاهه وفي مضمونه الذي كان كميأ بالأساس وهو ما جعلهم يربحون أصوات الكتلة الصامتة (الحرجه) التي لا تتعامل مع الخطابات الفكرية في واقع يشهد ظروف إقتصادية صعبه.
- عدم وجود تطمينات قوية من جانب التيارات العلمانية والبيراليه للشارع الإنتخابى تجاه موقفهم من الدين في الوقت الذي تعامل فيه خصومهم بقدر كبير من الذكاء الإنتخابى حينما وجهوا لهم الإنتقاد في موقفهم من الدين سواء في الدستور أو في مؤسسات الدولة وهو الإنتقاد الذي يمكن أن يضعف أى تيار في ظل بيئة تقدر دور الدين في الحياة الشخصية للفرد أو الحياة العامة وإن كان يبدو في بعضه تدين مظهرى.

وقد وجهت العديد من التيارات السياسيه الأخرى ومنها الإسلامية النقد للتيار العلماني في العديد من النقاط والتي منها:

⁽⁷⁾ مؤمن الهباء ، صراع العلمانيين مع الإسلاميين في الانتخابات المصرية، مجلة المجتمع ، متاح على الرابط التالى :

<http://magmj.com/index.jsp?inc=5&id=8180&pid=2018>

- ترويج بعض التيارات إلى أن العلمانية تحمل خطاب معادى لوجود الدين في الحياة والدولة وهو ما يمثل حجر الأساس بالنسبة للمواطن المصري .
- القول بأن القوى الليبرالية واليسارية أو العلمانية عموماً في مصر إرتكبت أخطاءً كبيرة حيث جلست في برج عاجي وكررت خطاباً تقليدياً تجاوزته الأحداث، ومما يثير الاستغراب أن هذه القوى التي من المفترض أن تدافع عن الديمقراطية والتعددية بدأت تتحدث عن "الأغلبية" غير الممثلة لإرادة الشعب وراحت تبحث عن حلول نخبوية للتغطية على فشلها في الانتخابات مثل القول بإعطاء الأقلية حق الاعتراض في مجلس الشعب وكذلك إتهام الشعب المصري بالجهل والامية وعدم الوعي السياسي⁽⁸⁾.
- أن التيار العلماني يناقض مذهب الديمقراطية الداعي لحرية الفرد وإحترام الاستفتاءات العامة التي تعد واحدة من ممارسات العملية الديمقراطية بالأساس؛ عن طريق عدم إعتراهم بنتائج إستفتاء التعديلات الدستورية، ساعين في ذلك إلى الحجر على إرادة الأمة التي قالت كلمتها في استفتاء يمثل باكورة العمل الديمقراطي المنتظر خلال المرحلة القادمة، وكذلك سعي هذا الخطاب نحو تدشين وثيقة فوق دستورية تقيد رؤية الأغلبية المتوقع لها أن تصل إلى البرلمان والمنوط بها بعد ذلك اختيار لجنة مهمتها تعديل الدستور جذرياً، كل ذلك حسب وجهة نظر التيارات الأخرى.
- نشوة الانتصار الجزئي من جانب بعض الإسلاميين، والهلع والغضب في صفوف بعض العلمانيين رفعت درجة حرارة السجال بين الجانبين في أعقاب إعلان نتيجة الجولة الأولى من الانتخابات؛ حيث انتقل الترشق بين الفريقين إلى موقف الحكم الإسلامي من تداول الخمر، وارتداء المايوهات، وارتياح الشواطئ، وفرض الحجاب والنقاب. وبلغ الأمر إلى حد التأكيد على صور نمطية خاطئة عن المسيحيين⁽⁹⁾.
- الربط بين النمط الذي تريد الخطابات العلمانية تطبيقه في مصر ونماذج أخرى موجوده في دول العالم ومنها النموذج التركي على الرغم من أن هذه المقارنة قد تكون في صالح التيار العلماني ولكن يتم تسويقها بطريقة تبرز مدى تطرف هذا التيار والتأكيد على أن العلمانية

⁽⁸⁾ أيمن محمد صبري ، خطايا العلمانيين ، الحوار المتمدن - العدد: 3587 - 2011 / 12 / 25، متاح على شبكة المعلومات الدولية على رابط <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=288887>

⁽⁹⁾ سامح فوزي ، العلمانيون والإسلاميون من الشعب السياسي إلى السياسات العامة ، بوابة الشروق، متاح على الرابط التالي : [http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=17122011&id=2630eedf-d722-412b-800d-](http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=17122011&id=2630eedf-d722-412b-800d-310afd62ecd8)

المصرية لا تختلف فقط عن النموذج الذي قدمه أردوغان للعلمانية التركية، وإنما هي علمانية لا مثل لها في العالم كما تراها التيارات الإسلامية؛ ففي حين تتحاز العلمانية الغربية -على تنوعها- إلى الهوية الثقافية والحضارية للغرب المستندة إلى اليهودية والمسيحية، تجد هذه التيارات أن العلمانية المصرية معادية لهوية بلدها التي تستقى من العروبة والإسلام، وفي حين تتصدى العلمانية الغربية للتنامي الإسلامي الرمزي مثل الحجاب والمساجد وما شابه باعتبارها ذات مضمون رسالي لثقافة وحضارة حية ومغايرة تهدد أوروبا في هويتها الأصلية تجد هذه التيارات أن العلمانية المصرية تتحالف مع أي نشاط طائفي للأقليات الدينية يستهدف تزوير وتزييف هوية مصر الحضارية، وهي مفارقة بالغة الخطورة تضع العلمانية المصرية موضع الاتهام المباشر باعتبارها قوى معادية للأمن القومي المصري⁽¹⁰⁾.

- ربط هذا التيار بمجموعه من الشخصيات السياسيـة والإجتماعية الموجوده ومحاولة تشويه هذه الشخصيات بحيث يكون ذلك مدعى لرفض أفكار التيار نتيجة لأنها خرجت منهم أو بتأييدهم، وكذلك ربط هذا الفكر في بعض الخطابات الإسلامية بالدين المسيحي وهو ما يجعل البعض يفسره على أنه محاولة لكسب مصالح.
- التأكيد على أهمية اختبار النموذج الآخر في المشهد السياسي المصري بعدما تم اختبار النموذج الليبرالي العلماني، بالإضافة إلى انتقاد أدائه السياسي في ظل النظام السابق.

خامساً - القوى العلمانية ومرحلة ما بعد الإنتخابات (رؤية مستقبلية):

إنتهت أول معركة ديمقراطية حقيقية تشهدها مصر بعد ثورة 25 يناير، بتصدر الإسلاميين المشهد الانتخابي بالفوز بأغلبية مقاعد البرلمان، وتراجع التيار الليبرالي المنقسم على نفسه إلى المركز الثاني والثالث بعدد قليل من المقاعد؛ لتدخل بذلك العملية الانتقالية مرحلة حرجة يقترن فيها المجلس العسكري الحاكم سلطاته وشرعيته مع السلطة المنتخبة تمهيدا لتسليم حكم البلاد لسلطة مدنية منتخبة.

ومن هنا فإن هناك عدة سيناريوهات محتملة لسلوك التيارات الليبرالية في مرحلة ما بعد الإنتخابات:

⁽¹⁰⁾ محمود سلطان ، العلمانية المصرية ، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الرابط التالي:

<http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=78035>

- **السيناريو الأول:** انتهاج سياسة تجمع ما بين البراجماتية والحفاظ على مبادئ الثورة، وهذا يقضي بتحسين العلاقة مع المجلس العسكري والدخول في تحالف مع جماعة الإخوان المسلمين في البرلمان وذلك لتجنب تهميش التيار الليبرالي عند عملية وضع الدستور، وكذلك تجنب فكرة تحالف الإخوان مع السلفيين كجبهة إسلامية موحدة.
- **السيناريو الثاني** يكمن في التحالف مع باقي التيارات غير الدينية والمستقلين داخل البرلمان، وهذا التحالف لن يزيد في كل الأحوال عن 25 - 30% من إجمالي المقاعد مما يجعله يفتقد الثلث المعطل. وهذا غير وارد لأن حزب الوفد يرفض الدخول في تحالف يضم أحزاب ليبرالية فقط، تجنباً لوصفه بالحزب "العلماني" الكافر من جانب الإسلاميين المتشددين.
- **السيناريو الثالث:** عدم دخول التيار الليبرالي في لعبة التحالفات، والعزف بشكل منفرد.

الخلاصة:

إن القوى العلمانية التي ركزت على الجدالات الفكرية وابتعدت عن أرض الواقع حدث لها نوع من الإنكشاف السياسي في الإنتخابات لذا فإنها سوف تحاول أن تجد لها مكان على الأرض وداخل العملية السياسيّة خاصة مع أهمية المرحلة الإنتقاليّة التي سوف يصاغ فيها الدستور، لذا فإن هذا التيار سوف يحاول أن يجد له مكان من أجل تحقيق أهدافه وعدم تركه الساحة للإسلاميين وهو ما بدأ يظهر في الحديث عن التوافق حول مواد الدستور وحتى الحديث عن الرئيس التوافقي.